

أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودورها في المصادر التجارية

دراسة استطلاعية في المصادر التجارية مبنية على قوائم الاستقصاء

م.م علي عمر محمد¹ ، د. رزكار علي احمد²

¹كلية التربية - جامعة كرميان - العراق

²كلية الادارة والاقتصاد- قسم المحاسبة -جامعة السليمانية

المُلْخَصُ :

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح ، وفي الواقع هذا الاهتمام بالإفصاح لم يأت من فراغ، حيث أن العديد من الجهات الخارجية والمساهمين والمستثمرين تعتمد وبشكل كبير في قرارتها على ماتنشره المصارف من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة المصارف ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويمكن القول أن أفلاس المصارف وأنهيار بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام بالإفصاح ولذلك يعتبر التزام المصارف بالإفصاح من أهم الموضوعات الشائعة في الوقت الحالي، والاهتمام به ناتج عن الانتشار السريع لتقنولوجيا المعلومات والبيانات .

وكما هو معلوم أن مهنة المحاسبة والتدقيق تلعب دوراً مهماً في رفع كفاءة المصادر بصورة عامة والمصارف التجارية بصورة خاصة والتأثير على قرارات الاستثمار وذلك من خلال القوائم المالية التي تعدها وتنشرها المصادر، حيث يجب أن توفر هذه القوائم والتقارير المالية المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أساس موضوعية سليمة.

كلمات المفتاحية : الأفصاح المحاسبي ، القوائم المالية ، المصادر التجارية ، الأهمية النسبية ، المعلومات المحاسبية.

کورتھیمک لہ تویزینہ ووکہ :

گرنگیدان به بابتی بلاوکردن‌های ژمیریاری لام سالانه‌ی دوایدا زیادی کردوه ، له راستیدا ئهو گرنگیپیدانه له خویمه‌ه نه هاتوه ، زور له لايمنی دهره‌کی و هاوپسکه‌کان و مهربن‌ه هنیمره‌کان متمانه به شیوه‌یه کی گمهره ئهکمه سهر ئهو بپیارانه‌ی کیبانکه‌کان زانیاره‌کان بلاو ئهکنه‌مه ، که ئهو لايمنانه دهسه‌لاتیان نیه بۆ بدھسته‌یانی زانیاری که راسته‌خو پیوسیتیانه له لايمن بانکه‌کانه‌ه گومانی تیا نیه کمموكوری هبیه له داخوازی لە سەر بلاوکردن‌های ژمیریاری که وا دهکات داتا و زانیاری بدھست هاتوو له لیستی داراییدا شیوپنرا بیت ، ئەموش ئەبیتە هۆی بپیاردانی هەله له لايمن هاوپسکه‌کان و مهربن‌ه هنیمره‌کان بە داتاو زانیار بانه .

نهتوانین بلین که مایه پوچ بونی بانکهکان و همراه هنیانی بازاری دراو به پلهی یهکم دهگهریتهوه بز پا بهندنبوون به بلاوکردنوه لعبه نمهه پا بهندبوني بانکهکان به گمیاندنی ژمیریاری وه بابتهه گرنگهکان له تیستادا وه گرنگیدان به یئنخام، بلهه به نهه، خند اه، تکنکلهه زاهه ز اتبا به داتاکان.

و مکو ئاشکرا يه پىسەمى أمېرىيارى و وردىيىنى ِرۇلىكى گىرنگ ئەبىنېت بۇ بەرزىكىردىنەوە تواناى بانكەكان بە سىيۇمەكى گشتى و بانكە بازىرگانىيەكان بەسىيۇمەكى تايىھتى و كارىگەرى لەسەر بېرىاردانى و بەرھىنەن لە رېيگەمى لىستى دارايى كە بانكەكان ئامادە و بىلەسى ئەتكەنەوە، كە پىيوپىستە ئەمۇ لىستانە لىستە دارايىانە زانىيارى راست و دروست و تەواو بىت بۇ و بەرھىنەرەكان لە كاتى گۈنجاودا بۇ گەمىشتنە بېرىاردانى و بەرھىنەن لەسەر بنەماي بايەتىنانەي دروست .

Abstract:

In recent years, interest has increased in the matter of disclosure. In fact, this interest in disclosure has not come from a free. Many external entities, shareholders and investors rely heavily on their decisions on information banks. These groups do not have the authority to obtain the information they need directly from the administration Banks.

There is no doubt that the lack of disclosure requirements makes the data and information contained in the financial statements misleading, and this is reflected in the decision-making by the shareholder or investor interested in this information and data.

It can be said that the bankruptcy of banks and the collapse of some financial markets is due primarily to lack of commitment to disclosure. Therefore, the commitment of banks to disclosure is one of the most important topics currently, and attention is due to the rapid spread of information technology and evidence As is well known, the accounting and auditing profession plays an important role in raising the efficiency of banks in general and commercial banks in particular and influencing investment decisions through the financial statements prepared and published by banks. These financial statements must provide the correct and sufficient information to investors in a timely manner to take their investment decisions on sound objective basis.

المقدمة :

يتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة بصورةتها التقليدية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية.

حيث تختلف درجة الإشراف الحكومي على قطاع المصارف في الدول المختلفة، ويترتب على هذا الاختلاف وجود أساليب متعددة تستخدمها المصارف للإفصاح عن نتائج أعمالها وعن مراكزها المالية.

وكما هو الوضع في القطاعات الاقتصادية الأخرى فإن مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالمصارف يحتاجون إلى المعلومات الموثوق بها، لمساعدتهم على تقويم الأداء والوضع المالي للمصرف، وأيضاً يحتاج مستخدمو المعلومات المالية إلى المعلومات التي تعطيهم فهماً أفضل عن خصائص عمليات المصارف، حتى وإن كانت هذه المصارف خاضعة لإشراف السلطات النقية التي تحصل على كافة المعلومات غير المتوفرة بصورة دائمة للجميع.

ويمثل قطاع المصارف من أهم القطاعات الاقتصادية وخاصة في القرن الحادي والعشرين (قرن تكنولوجيا المعلومات) والتي تستثمر مبالغ كبيرة بما يحقق لها عوائد إضافية في أعمالها ، لذلك على المصارف تكوين بنية تحتية كقاعدة أساسية للمعلومات، وخاصة في الإقليم لعدم وجود انظمة تكنولوجية متقدمة في توفير المعلومات الى المستفيدين .

هناك كثير من التعريفات للإفصاح، فمنها ما يتناول الإفصاح في التقارير المالية، كونه يمثل عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين و غيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدار المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل و قدرته على سداد التزاماته، و مفهوم الإفصاح المحاسبي بأنه "يرتكز على ضرورة إظهار القوائم المالية للمعلومات الرئيسية ذات الأهمية النسبية بصورة صحيحة و دقيقة بحيث تخدم جميع المستفيدين منها.

كما يربط بين درجة الإفصاح و تخفيف حالة عدم التأكيد لدى المستفيدين من خلال نشر معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع، سواء كانت معلومات كمية أو نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته و التخفيف من حالة عدم التأكيد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية.

و أن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسبة تظهر على شكل قائمة المركز المالي، و قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقية.

ويتناول البحث منهجية البحث ودراسات سابقة ومحثتين النظري والعملي يتناول مبحث الأول ثلاثة محاور والمبحث الثاني محورين ويكون خاتمة البحث بالإستنتاجات والتوصيات .

منهجية البحث :

مشكلة البحث :

ان الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف محكم بعدة محددات بحيث يتم تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها وتمثل هذه المحددات في طبيعة العمل المصرفي وما يتطلبه الأمر من ضرورة الحفاظ على أسرار، ونلاحظ في الوقت الحاضر ويمكن تحديد مشكلة البحث من خلال :

- 1- هل ان ظهور المصارف الخاصة زادت الحاجة الى التقييد بمتطلبات الإفصاح الكلي وفقاً للمعايير المحاسبة الدولية؟

2- هل تؤثر عدم توفير البيانات والمعلومات اللازمة والكافية لإتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية للمصارف؟

أهمية البحث :

1- يحتاج مستخدمو القوائم المالية للمعلومات حتى لو كان المصرف يخضع لإشراف الجهات الرقابية ويقدم لها المعلومات والبيانات لا تكون متاحة للجمهور وبناءً على ذلك يحتاج الأمر أن تكون الإفصاحات في القوائم المالية للمصرف بشكل كافي لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

2- إعداد القوائم المالية بطريقة تلبي احتياجات المستخدمين من المعلومات لإتخاذ القرارات المختلفة

أهداف البحث :

1- التعرف على الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في المصارف التجارية

2- الوقوف على الاختلاف بأهمية للإفصاح المحاسبي تبعاً لاختلاف محتوى المعلوماتي لكل من قائمة المركز المالي؛ وقائمة الدخل؛ قائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق الملكية

3- الوقوف على الاختلاف بأهمية للإفصاح المحاسبي بهدف كفاية المعلومات الموجودة في القوائم المالية وكفاية معلومات المصادر الأخرى

فرضيات البحث :

1- عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل المصارف التجارية لتلبية احتياجات المستفيدين منها.

2- لا تساهم المصارف التجارية في الإقليم بالتزام بمبدأ الإفصاح المحاسبي والإبلاغ المالي في القطاع المصرفي وعدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية.

حدود البحث :

تكونت حدود البحث على النحو الاتي:

الحدود البشرية: وتتضمن العاملين المختصين بالمحاسبة في المصارف التجارية في الإقليم .

الحدود المكانية: المصارف التجارية في الإقليم .

الحدود الزمانية: يستغرق الفترة الزمنية التي طبقت فيها البحث ستة أشهر.

المبحث الأول : الإفصاح المحاسبي :

محور الأول : مفهوم الإفصاح المحاسبي :

الإفصاح على وجه العموم هو العلانية الكاملة أما في المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة.

كما يعني به أيضا شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

بينما ينظر جانب آخر إلى الإفصاح على انه إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها . فهو يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدلة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقة وان تعهد الشركة بتقييم تلك المعلومات بصفة دورية. (الدھراوی، 2006 ، 149)

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي :

هي إفصاح المعلومات الضرورية الكافية بجعلها غير مضللة و التقارير المحاسبية يجب أن تفصح عن جميع المعلومات. أو عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتي تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وإظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل .
(الدھراوی، 2006 ، 151)

كما عرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية. (الحالي، 1996، 371)

ثانياً : أنواع الإفصاح :

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي: (الشيرازي، 1991، 322)

1- الإفصاح الكامل.

ويقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تعطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ و أهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الواقع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها .

2- الإفصاح العادل.

ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى .

3- الإفصاح الكافي.

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلاً عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4- الإفصاح الملائم.

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

5- الإفصاح الوقائي.

إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي و يسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) و يتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

أ – السياسة المحاسبية.

ب – التغير في السياسة المحاسبية.

ج - تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.

د - المكاسب والخسائر المحتملة.

ه - الارتباطات المالية.

و - الأحداث اللاحقة.

6- الإفصاح التفصي.

لقد ظهر هذه النوع من الإفصاح اثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كلا فصاًح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن بسياسة الدائرة المتتابعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهيأكل التمويلية للمؤسسة.

ثالثاً: خصائص القوائم المالية :

يلزم قانون سوق المال الشركات المتداولة أسهمها في البورصة بضرورة نشر قوائمها المالية و يُعد ذلك ضرورة أساسية لترشيد قرارات المستثمرين حيث يمكن القول إن قراءة الميزانية هي أولى خطوات الشفافية ومفتاح القرار الاستثماري السليم وبدون ذلك تصبح العملية الاستثمارية في مجلتها عملية غامضة قائمة على التكهنات والشائعات ومن هنا تأتي أهمية الإفصاح المحاسبي كسبيل للقراءة الدقيقة لبنود الميزانية حيث تعتبر وظيفة الإفصاح المحاسبي من الوظائف الأساسية للمحاسبة وذلك من خلال ما تنتجه المؤسسة من معلومات من خلال قوائمها وتقاريرها المالية وحيث تتم مراجعة ما تتضمنه تلك القوائم بواسطة مراجع حسابات خارجي تدعيمًا لزيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي نظراً لأن تقرير مراجع الحسابات يعتبر أحد أهم التقارير المالية المنشورة لما يتضمنه من معلومات قد لا تتصفح عنها القوائم المالية.

وتعتبر القوائم المالية الشكل الأكثر شيوعاً لتوفير المعلومات اللازمة للاستخدام على نطاق عام وتعد هذه القوائم طبقاً لمعايير المحاسبة المعترف عليها التي تصدرها الجمعيات المهنية والهيئات المشرفة على سوق رأس المال أو تتضمنها قوانين الشركات في بعض الأحيان وهي: (حسين، 2014 ، 46)

ا- قائمة المركز المالي.

ب - قائمة الدخل.

ج - قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.

د- قائمة التدفق النقدي.

هـ- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

رابعاً: مقومات الإفصاح المحاسبي :

مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة سواء في داخل المؤسسة أو خارجها فيما يلي: (السالم ، 2002 ، 11)

1- تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل والمضمون لأن المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة.

2- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكتسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات.

3- تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها ، بواسطة القوائم المالية التقليدية وهي:

أ – قائمة الدخل.

ب – قائمة الأرباح المحتجزة.

ج – قائمة التغيرات في المركز المالي.

د – معلومات أساسية ترافق في الملاحظات.

خامساً: أساليب وطرق الإفصاح :

هناك العديد من أساليب وطرق الإفصاح ذكر منها : (العول، 2013 ، 48)

1- الإفصاح من خلال القوائم المالية : حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم .

2- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها : مما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية .

3- المعلومات بين الأقواس : ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعدز فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل.

4- الملاحظات والهوامش: تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية .

5- التقارير والجداول الملحقة: وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يتحول إظهارها في صلب القوائم المالية .

6- تقرير رئيس مجلس الإدارة وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

7- تقرير المراجع الخارجي ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليس وسيلة رئيسية .

محور الثاني : عرض البيانات المالية :

البيانات المالية هي عرض مالي هيكلية للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من البيانات المالية ذات الأغراض العامة تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأداؤها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تولي الإدارة للمصادر الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم البيانات المالية معلومات حول ما يلي: (مؤسسة المعايير الدولية ، 2009 ، 25)

1- موجودات المنشأة.

2- مطلوبات المنشأة.

3- حقوق المساهمين.

4- دخل ومصروفات المنشأة بما في ذلك الأرباح والخسائر.

5- التدفقات النقدية.

يمكن عرض البيانات المالية من خلال :

أولاً : تحديد البيانات المالية :

ان المقصود بتحديد البيانات تظهر من خلال : (www.accdiscussion.com)

1- يجب تحديد البيانات المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة.

2- تتطبق معايير المحاسبة الدولية فقط على البيانات المالية وليس على المعلومات الأخرى المقدمة في تقرير سنوي أو في وثيقة أخرى، وعلى ذلك من المهم أن يستطيع المستخدمون التفرقة بين المعلومات المعدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية والمعلومات الأخرى التي من الممكن أن تكون مفيدة للمستخدمين إلا أنها ليست موضوعاً للمعايير.

3- يجب تحديد كل جزء من أجزاء البيانات المالية بوضوح، علاوة على ذلك يجب عرض المعلومات التالية بشكل بارز وإعادتها عندما تكون ضرورية لفهم المعلومات المقدمة بشكل صحيح.

ثانياً : أهداف البيانات المالية : (www.accdiscussion.com)

1- تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمنشأة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2- تلبي البيانات المالية المعدة لهذا الغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين. ومع ذلك فإن تلك البيانات لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمون في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وذلك راجع إلى حد كبير أن تلك البيانات تعكس الآثار المالية للأحداث التاريخية ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

3- تظهر البيانات المالية أيضاً نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها. ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال على قرارات للاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة.

ثالثاً : قياس عناصر البيانات المالية :

المقصود بقياس عناصر البيانات المالية يمكن أن يتم على وفق ما يلي: (عبدالمالك ، 2013 ، 29)

1- القياس هو عملية تحديد القيم المالية التي يجب أن تسجل بها عناصر البيانات المالية وتظهر في الميزانية وقائمة الدخل. ويتضمن ذلك اختيار أساس معين للقياس .

2- تطبق عدة أسس قياس مختلفة وبدرجات وتدخلات متباينة في البيانات المالية.

3- يعتبر أساس التكلفة التاريخية هو الأساس الأكثر شيوعاً في الاستخدام من جانب المنشآت لغرض إعداد البيانات المالية. وعادة ما يتم دمج هذا الأساس مع أساس القياس الأخرى. فمثلاً يظهر المخزون عادةً بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. كما يمكن إظهار الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة السوقية، وتقوم المطلوبات المرتبطة بخطط

تقاعد العاملين بقيمتها الحالية. يضاف إلى ذلك، فإن بعض المنشآت تقوم باستخدام أساس التكلفة الجارية استجابةً لعدم قدرة نموذج التكلفة التاريخية المحاسبية على التعامل مع آثار تغير أسعار الموجودات غير المالية.

محور الثالث : الإفصاح في المصادر :

أولاً : أهمية الإفصاح في المصادر :

لقد شهدت الصناعة المصرافية خلال السنوات القليلة الماضية تغيرات كبيرة حيث ترتب على العالمية والتحرر من القيد أن أصبح العالم بأسره وحدة واحدة، لم تعد هناك حواجز فيما بين الأسواق في مختلف دول العالم وقد ترتب على ذلك زيادة حدة المنافسة. وفي سبيل البحث عن مصادر جديدة للدخل فقد وجدت المصادر التجارية نفسها مضطورة إلى السعي الحثيث نحو تقديم منتجات مصرافية حديثة والعمل على الانتشار في مختلف مناطق العالم. وعلى الرغم من أنه قد روّعي لدى تصميم المنتجات المصرافية المستحدثة أن تساعد على تخفيض المخاطر المالية التي تتعرض لها المصادر، فإن الممارسة العملية أثبتت أنه في كثير من الأحوال فقد ترتب على هذه المنتجات زيادة المخاطر التي تتعرض لها المصادر، ومن ثم تُعد تقصر المخاطر التي تتعرض لها المصادر هذه الأيام على المخاطر الائتمانية التقليدية بل اتسع نطاق المخاطر ليشمل مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة وتشعب المخاطر التشغيلية وغيرها من المخاطر. والأمر الملفت للنظر أن نظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وكذلك نظم إعداد التقارير المالية سواء لأغراض داخلية أو للنشر لم تكن على المستوى الذي يتلاءم مع التطورات التي شهتها الصناعة المصرافية في الأعوام الأخيرة. إن التطور في القطاع المالي قد خلق تحديات للعديد من مستخدمي القوائم المالية سواء من مديرى المصادر أو مراجعى حساباتها أو السلطات الرقابية أو المستثمرين .

(السعدي، 2007، 56)

ثانياً : متطلبات الإفصاح في القوائم المالية في المصادر :

يجب أن تتسم المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية بالوضوح التام بحيث يستطيع مستخدمو القوائم المالية استقراءها وفهمها. ونعرض فيما يلي الإطار العام لما يجب أن يتضمنه الإفصاح في القوائم المالية من المعلومات :

(عبد العال ، 2005 ، 209)

1- إيضاحات عامة :

وهي تشمل ما يلي : معلومات أساسية عن المصادر وطبيعة نشاطه ، وتشمل ما يلي :

أ- اسم البنك

ب- اسم البلد الذي تأسس وفيه البنك

ج - تاريخ التأسيس

د - الشكل القانوني للبنك

ه - القوانين التي تأسس وفقاً لإحكامها

و- عدد فروع المصادر

ز- المدينة التي يعمل بها المركز الرئيسي للبنك

ح- طبيعة النشاط

- ط - العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية
- 2 - أرقام سنة المقارنة مقابل أرقام السنة الحالية.
- 3 - أية قيود على حق ملكية الأصول .
- 4 - أية ضمانات قدمها البنك للغير مقابل التزاماته
- 5 - أية قيود هامة على تحقيق الاستثمارات أو على استلام الدخل والتصرف فيه

ثالثاً : المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية :

- 1- يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبه كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية.
 - أ - الممتلكات والتجهيزات والمعدات.
 - ب - الموجودات غير الملموسة.
 - ج - الموجودات المالية.
 - د - الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية.
 - ه - المخزون.
 - و - الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.
 - ز - النقد والنقد المعادل.
 - ح - الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.
 - ط - المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (12)- ضرائب الدخل.
 - ى - المخصصات.
 - ك - المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة.
 - ل - حصة الأقلية.
 - م - رأس المال الصادر والاحتياطيات.
- 2- يجب عرض البنود والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب الميزانية العمومية عندما يتطلب معيار محاسبة دولي ذلك، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً لإجراء عرض عادل للمركز المالي للمنشأة. (المعتاز ، 2007 ، 69)

رابعاً : المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات:

- 1- يجب على المنشأة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحات قائمة الدخل تحليلًا للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو عملها ضمن المنشأة.

2- يتم إجراء تقسيم فرعي لبيانات المدفوعات من أجل إبراز سلسلة من أجزاء الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها.

3- يجب على المنشأة أن تقصص إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات عن مبلغ ربح السهم المعلن أو المقترن للفترة التي تغطيها البيانات المالية. (المعتاز ، 2007 ، 72)

خامساً : قائمة التدفقات النقدية: (ابراهيم ، 1999 ، 173)

تعد على شكل قائمة مقارنة مع السنة المالية السابقة وتشتمل على البنود الرئيسية التالية :-

1- صافي النقد من العمليات التشغيلية.

2- صافي النقد من العمليات الاستثمارية.

3- صافي النقد من العمليات التمويلية.

4- المجموع يمثل الزيادة أو النقص في النقد ويضاف له النقد في بداية المدة للوصول إلى النقد في نهاية المدة.

سادساً : عرض السياسات المحاسبية :

يتم عرض السياسات المحاسبية من خلال مراعاة ما يلي : (ابراهيم ، 1999 ، 174)

1- يجب أن يبين القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في إيضاحات البيانات المالية ما يلي:

أ - أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية:

ب - كل سياسة محاسبية محددة لازمة لفهم المناسب للبيانات المالية.

2- بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة في البيانات المالية من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأساس (أسس) القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، القيمة الممكن تحقيقها، القيمة العادلة أو القيمة الحالية) لأنها تشكل الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية بكاملها ' وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في البيانات المالية، مثل ذلك عندما يتم إعادة تقييم موجودات معينة غير متداولة فإنه يكفي تقديم دلالة على فئات الموجودات والمطلوبات التي طبق عليها كل أساس للقياس.

3- عند تقرير ما إذا كان يجب الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر فيما إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهم التقرير.

4- يجب على كل منشأة النظر في طبيعة عملياتها والسياسات التي يتوقع المستخدم أن يتم الإفصاح عنها لذلك النوع من المنشأة، فعلى سبيل المثال يتوقع من جميع منشآت القطاع الخاص الإفصاح عن سياسات محاسبية لضرائب الدخل بما في ذلك الضرائب المؤجلة والموجودات الضريبية، وعندما يكون للمنشأة عمليات أو معاملات أجنبية هامة في العملات الأجنبية فإنه يتوقع الإفصاح عن السياسات المحاسبية للاعتراف بأرباح وخسائر الصرف الأجنبي والتحوط لهذه الأرباح والخسائر، وفي البيانات المالية الموحدة يتم الإفصاح عن السياسة المستخدمة لتحديد الشهرة وحصة الأقلية.

المبحث الثاني : جانب التطبيقي

المحور الأول: دراسة استطلاعية في عينة البحث

في هذا المبحث تم تعزيز الجوانب النظرية بدراسة تطبيقية يمكن من خلالها التعرف على الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في المصادر التجارية تم الوصول إليها من خلال مجموعة من النتائج وذلك عن طريق عرض مجموعة من الأسئلة على الموظفي في البنوك التجارية.

الصدق والثبات باستخدام التحليل الاحصائي

لاختبار مدى استقادة الموظفي الحسابات من هذه العلاقة بين كل من الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي و القوائم المالية في المصادر التجارية حيث تم توزيع استمار الاستبيان على الموظفي الحسابات والجهات ذوي الخبرة في هذا المجال لبيان انعكاسها على الاهمية النسبية للافصاح المحاسبي، وكانت نتائج تحليل الاستبيان وفق الآتي:

1. الصدق:

بعد الصدق من الشروط الضرورية والالازمة لبناء الاختبارات والمقياسes والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من المؤهلين للحكم على صلاحيتها، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المتخصصين في مجال المحاسبة في المصادر التي تم ذكرها في مجتمع الدراسة ، وكانت نسبة الانفاق للخبراء على فقرات المقياس (100%).

2. الثبات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمانين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين:

الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تقوم فكرة التجزئة النصفية على أساس قسمة فقرات المقياس إلى نصفين متجلانسين ولغرض حساب الثبات على وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات أفراد العينة والبالغ عددها (100) استماراة وتم تقسيم فقرات المقياس البالغ عددها (24) فقرة إلى ثلاثة المحاور يضم الأول الفقرات الزوجية ويضم الثاني والثالث الفقرات الفردية، وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات بلغ (0.76) وباستخدام معادلة سبيرمان براون التصحيحية بلغ معامل الثبات بهذه الطريقة (0.83) وهو معامل ثبات عالي.

معامل (الفاكرونباخ) للاتساق الداخلي: إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى واستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات البحث البالغ عددها (100) استماراة، ثم استخدمت معادلة (ال ألفا) وقد بلغ معامل ثبات المقياس (0.785) ويعود المقياس متسلقاً داخلياً، لأن هذه المعادلة تعكس مدى اتساق الفقرات داخلياً وفق الجدول رقم(1).

الجدول رقم(1):

احصاءات المؤثوقة

الفا كرونباخ	عدد العناصر
580.7	100

المحور الثاني: التحليل الأحصائي

أولاًً : مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة في المصادر التجارية في الإقليم والبالغ عددها خمسة المصادر وهي : (مصرف الشمال ومصرف الأهلي العراقي والمصرف بختياري والمصرف الشرق الأوسط وبنك آشور الدولي) أما عينة الدراسة فتكون من العاملين المختصين في مجال المحاسبة بأقسام المختلفة في المصادر التجارية ، وإختيار وحدات المجتمع على أساس السهولة والملائمة من خلال توفر الأشخاص المراد توزيع الإستبانة عليهم داخل المصادر وتم توزيع (100) استبانة وتم استرجاع (100) استبانة بنسبة بلغت (100 %) والنسبة خضعت بكمالها الى تحليل الأحصائي .

ثانياً : تحليل حسب قوائم الإستقصاء

وفيمما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

1- توزيع أفراد العينة حسب العمر

يبين جدول (2) أن نسبة 32% من عينة الدراسية أقل من 30 سنة، أما نسبة 50% من عينة الدراسة من 30 - 35 سنة ، أما نسبة 2% من عينة الدراسية من 36 - 40 سنة ، أما نسبة 6% من عينة الدراسية من 41 - 45 سنة، أما نسبة 10% من عينة الدراسة أكثر من 45 سنة .

جدول رقم (2)

فئات	تكرار	نسبة المؤدية	نسبة الفئات	نسبة التراكمية
أقل من 30 سنة	32	0.32	0.32	32.0
35-30 سنة	50	0.50	0.50	82.0
40-36 سنة	2	0.02	0.02	84.0
45-41 سنة	6	0.06	0.06	90.0
سنوات اكتر من 46	10	0.1	0.1	100.0
Total	100	1.00	1.00	

2- توزيع أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية :

يبين جدول (3) أن نسبة 33% من عينة الدراسة لديهم شهادة دبلوم ، أما نسبة 59% من عينة الدراسة لديهم شهادة بكالوريوس ، أما نسبة 6% من عينة الدراسية لديهم شهادة ماجستير ، وبباقي النسبة من عينة الدراسة 2% لديهم شهادة دكتوراه و الغالبية من العينة هم من الشهادة بكالوريوس .

جدول رقم (3)

فئات	تكرار	نسبة المئوية	نسبة الفئات	نسبة التراكمية
دبلوم	33	0.33	0.33	33.0
بكالوريوس	59	0.59	0.59	92.0
ماجستير	6	0.06	0.06	98.0
دكتوراه	2	0.02	0.02	100.0
Total	100	1.00	1.00	

3- توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

يبين جدول (4) أن نسبة 40% من عينة الدراسة من محاسبة و نسبة 16% من عينة الدراسة من المالية والمصرفية و نسبة 14% من عينة الدراسة من الإدارة المالية و نسبته 4% من عينة الدراسة من التمويل ، نسبة 6% من عينة الدراسة من نظم معلومات والباقي 20% من التخصصات الأخرى وهذا يدل على أن الغالبية العينة في التخصص المحاسبة .

جدول رقم (4)

فئات	تكرار	نسبة المئوية	نسبة الفئات	نسبة التراكمية
محاسبة	40	0.4	0.4	40.0
مالية ومصرفية	16	0.16	0.16	56.0
ادارة مالية	14	0.14	0.14	70.0
تمويل	4	0.04	0.04	74.0
نظم معلومات	6	0.06	0.06	80.0
اخرى	20	0.2	0.2	100.0
Total	100	1.00	1.00	

4- توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

يتبيّن من جدول (5) أن نسبة 6% من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات ، و 56% من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة من 5 إلى 10 سنوات و 28% من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة من 11 إلى 15 سنة و 10% من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة أكثر من 16 سنة .

جدول رقم (5)

فئات	تكرار	نسبة المئوية	نسبة الفئات	نسبة التراكمية
أقل من 5 سنة	6	0.06	0.06	6.0
سنة 10-5	56	0.56	0.56	62.0
سنة 15-11	28	0.28	0.28	90.0
سنة 16 و اكثـر	10	0.1	0.1	100.0
Total	100	1.00	1.00	

5- توزيع أفراد العينة حسب الشهادات المهنية

يتبيّن من جدول (6) أن نسبة 2% من عينة الدراسة من شهادة CISA ، و 2% من عينة الدراسة من شهادات المهنية CPA، و 96% من عينة الدراسة من شهادات المهنية أخرى.

جدول رقم (6)

فئات	تكرار	نسبة	النسبة التراكمية
CISA	2	0.02	2.0
CPA	2	0.02	4.0
Other	96	0.96	100.0
Total	100	1.00	

أشارت معطيات الجداول رقم (7)أن المتوسط الكلي قد بلغ (4.13) وهذا يشير إلى أن تصورات أفراد العينة جاءت إيجابية ومرتفعة، نحو توصيف الحالة للعينة ، وكان ترتيب الفقرات الأكثر إيجابية وارتفاعا على النحو التالي، الفقرة (القواعد المالية ودورها في اتخاذ القرارات)، وقد احتلت المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي مرتفع بلغ (4.17)، وجاءت الفقرة والمتعلقة بـ(اعتماد المصادر لقيم الموجودـة في اعداد القوائم المالية) وبمتوسط حسابي (4.14) في المرتبة الثانية، وجاءت الفقرة والمتعلقة بـ(الأهمية النسبية للمصادر) وبمتوسط حسابي (4.07) في المرتبة الثالثة.

جدول (7)

الأحصاء الوصفي لعينة البحث

الأحصاء الوصفي						
	عدد	حد الأدنى	حد الأعلى	مجموع	الوسط	انحراف المعياري
1س	100	1	5	404	4.04	.828
2س	100	3	5	446	4.46	.576
3س	100	3	5	418	4.18	.687
4س	100	3	5	374	3.74	.774
5س	100	3	5	384	3.84	.615
6س	100	3	5	420	4.20	.667
7س	100	2	5	388	3.88	.977
8س	100	2	5	406	4.06	.617
9س	100	3	5	352	3.52	.674
10س	100	2	5	396	3.96	.828
11س	100	3	5	400	4.00	.492
12س	100	2	5	346	3.46	.881
13س	100	3	5	374	3.74	.525
14س	100	2	5	364	3.64	.689
15س	100	2	5	382	3.82	.716
16س	100	3	5	398	3.98	.651
17س	100	2	5	306	3.06	.952
18س	100	2	5	428	4.28	.922
19س	100	2	5	398	3.98	.816
20س	100	3	5	396	3.96	.634
21س	100	3	5	358	3.58	.699
22س	100	2	5	370	3.70	.859

23س	100	3	5	378	3.78	.579
24س	100	2	5	334	3.34	.913
مجموع	100					

جدول (8): معاملات الأحصائية

معاملات الأحصائية						
		معاملات الأحصائية غير الموحدة		معاملات الأحصائية الموحدة	t	Sig. الأهمية
النموذج		B	خطأ المعياري	بيتا		
1	ثابت	314.653	142.750		2.204	.079
	محور1له1بو9	.161	.352	.201	.459	.666
2	(Constant)	324.782	163.691		1.984	.118
	محور1له1بو9	.225	.469	.280	.480	.656
	محور3له18بو24	-.095	.385	-.143	-.246	.818
المتغير التابع: محور2له10بو17a.						

جدول (9): متغيرات المستبعدة

متغيرات المستبعدة						
النموذج		N	بيتا	t	Sig. الأهمية	الأحصاءات الخطية
						النقاوت
1	محور3له18بو24	-.143 ^b	-.246	.818	-.122	.693
المتغير التابع: محور2له10بو17a.						
b.التنبؤات في النموذج (ثابت, محور1له1بو9						

جدول (10): الأحصاء الوصفي

الأحصاء الوصفي			
	العدد	المجموع	الوسط
محور 1 له 9 بوا	9	3592.00	399.1111
محور 2 له 10 بوا	8	2966.00	370.7500
محور 3 له 18 بوا	7	2662.00	380.2857
مجموع القوائم	7		

جدول (11)

متغيرات الدالة

متغيرات الدالة / مشطوبة			
النموذج	متغيرات الدالة	متغيرات المشطوبة	الطريقة
1	محور 1 له 9 بوا ^b	.	داخلية
2	محور 3 له 18 بوا ^b 24	.	داخلية
المتغير التابع: محور 2 له 10 بوا			a.
b. اتم ادخال جميع المتغيرات المطلوبة			

جدول (12): ملخص النموذج

ملخص النموذج				
النموذج	R	2R	R ² تعديل	الخطأ المعياري في التقدير
1	.201 ^a	.040	-.152	21.60493
2	.234 ^b	.055	-.418	23.97498
النتيئات: الثابت، (محور 1 له 9 بوا				a
b. النتيئات: الثابت، (محور 1 له 9، محور 3 له 18 بوا				24.

جدول رقم (13) استجابة أفراد العينة تجاه محاور الدراسة.

الوزن النسبي	معامل الافق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور	
85%	81.76%	0.85	4.17	القائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات	1
83%	82.49%	0.83	4.14	اعتماد المصارف لقيم موجودة في اعداد القائم المالية	2
81%	83.16%	0.81	4.07	الأهمية النسبية للمصارف	3

وهكذا وسط الحسابي mean في العينة الدراسة استخدمنا 5 مستويات والذي لا يمكن أقل من 1 ولا يزيد عن 5 في اي حالة او اي وقت يقرب من 5 هذا يدل على ان الأجوبة التي حصلنا عليه في الإستبانة لها مستوى عالي وبمعنى آخر الأجوبة مقربة بعضهم البعض فقط في الأجوبة على السؤال المتعلق بـ(مصادر معلومات من غير القوائم المالية مهمة للمصارف) مرتفع جدا وسطها الحسابي . نحصل على قيمة الإنحراف المعياري حسب أجوبة وصيغة السؤال ... يكون افضل اذا كان قيمتها اقل هذا نظرنا الى الأجوبة المحور الثاني يبين لنا بأن المستوى الإنحراف المعياري مرتفع جدا

يستخدم في حالة وجود وسطين حسابيين او اكثر وبينهما القيمة في هذه الحالة يجب ان تستخدم انحراف المعياري حتى يبين لنا ايهما افضل ويجب ان قيمة التي نحصل عليها اقل من مثيلاتها . اي جواب اقرب من 1 اذا متفق عليه .

أهمية النسبية للأجوبة رقم (8) ايضا اهميتها النسبي عالي جدا في تحديد العلاقة بين ضرورة بيان حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية عند اعداد التقارير السنوية.

جدول رقم (14): Anova

ANOVA ^a							
		النموذج	مجموع التربع	df	وسط التربع	F	الأهمية.
1	الإنحدار	98.136	1	98.136	.210	.666	
	القيمة المتبقية	2333.864	5	466.773			
	المجموع	2432.000	6				
2	الإنحدار	132.801	2	66.400	.116	.894	
	القيمة المتبقية	2299.199	4	574.800			
	المجموع	2432.000	6				

يوضح من الجدول(14) الاختلاف بأهمية للإفصاح المحاسبي بهدف كفاية المعلومات الموجودة في القوائم المالية وكفاية معلومات المصادر الأخرى ، ونظرأً لارتفاع قيمة(F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث فسرت المتغيرات المستقلة نفس العينة بنسبة (98%) من التباين.

اذاً ان المتغير مستقل سوف يقوم بتفسير متغير معتمد وهذا يدل على ان العلاقة بين المتغيرين (علاقة جيدة) حسب 2R معامل التحديد.

لذلك ان قيمة ANOVA أي مستوى الدلالة على (Sig) كلما يقرب من الصفر يزداد المعنويات ويؤثر أكثر ويقارن مع قيمة alfa .

ويجب ان يقل من قيمة التي تضع او تخصص لها مثلا في مجال الطبي يجب ان تستخدم نسبة 1% وفي مجال الإجتماعي يزداد و يستخدم نسبة 5% ، في عينة البحث نحن استخدمنا نسبة 5%

اذا يبين لنا ان النسبة أقل من 5% وهذا يؤشر على ان أهمية للإفصاح المحاسبي تبعاً لإختلاف محتوى المعلوماتي لكل من قائمة المركز المالي؛ وقائمة الدخل؛ قائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق الملكية اذا لها تأثير على القرارات في المصادر التجارية .

يستخلص من نتائج اختبار الفرضيات عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تجاه مساهمة الإفصاح عن المعلومات الموجودة في القوائم المالية وهذا يعني قبول الفرضية للدراسة، أي أن معظم المبحوثين يؤكدون وجود مساهمة في الإفصاح عن المعلومات بغض النظر عن المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة.

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات :

المحور الأول : الاستنتاجات :

1- هناك قلة في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لتلبية احتياجات المستفيدين من تلك المعلومات، وضعف فاعلية الاستفادة منها لأنها لا تصل بالوقت المناسب وغير دقيقة وعدم توفر معلومات مهمة في القوائم .

2- ان التزام البنوك التجارية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي يساهم في الإستقرار المالي لمساهمة في الإستقرار المالي في القطاع المصرفي .

3- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير لتلبية احتياجات المستخدمين لأن الإفصاح إقتصر على قائمة الدخل والميزانية العامة .

4- تلتزم المصادر التجارية في الإقليم بمبدأ الإفصاح عند إعداد القوائم المالية وإن هذه القوائم تعطي مستخدمها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المصادر .

5- ان الأهمية النسبية لكتابية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في إتخاذ القرارات بالمصادر التجارية حسب عينة الدراسة كانت عالية .

6- تختلف أهمية الإفصاح المحاسبي عند أفراد العاملين في المصرف لإتخاذ القرارات عند مستوى (0.05) .

7- أظهرت فئة الدراسة أن هذه الفئة تهتم بقائمة الدخل أكثر من اهتمامها بالميزانية حيث أن نسبة الإفصاح في قائمة الدخل قليلة ولم يلبي احتياجات مستخدمي قوائم المالية.

المحور الثاني : التوصيات :

- 1- محاولة تغيير انظمة من نظامها التقليدي غير الفعال والبطيء في توفير البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية بالوقت المناسب والنوعية والكمية المناسبة بأنظمة الكترونية فعالة وكفؤة في توفير كافة البيانات والمعلومات لجميع الاطراف المستفيدة بالشكل الملائم.
- 2- تخصيص حوافز من قبل حكومة الإقليم للمصارف لتجنب الأزمة المالية وتجنب الاقتصاد آثارها المستقبلية من خلال تقديم سياسات أو إقتراحات وتفعيلها في المصرف .
- 3- ضرورة قيام إدارات المصارف التجارية بإعداد التقرير السنوي الذي يتضمن أنشطة المصارف خلال الفترة وأهم المؤشرات المالية والسياسات المحاسبية .
- 4- تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال إعداد القوائم المالية للمصارف التجارية في الإقليم بشكل متواصل و يوازي مع المصارف العالمية .
- 5- الإعتماد على قائمة الدخل والمركز المالي في تحديد قدرة المصرف لإتخاذ القرارات .
- 6- إن عملية الإفصاح تقييد الإدارة في المؤسسات الصناعية و الجهات الرسمية الأخرى و هذا يستوجب تحديث التشريعات و القوانين دائماً لمسايرة معايير المحاسبة الدولية.
- 7- ضرورة نشر التقارير المالية السنوية الكاملة مرفقاً بها جميع الإيضاحات دون حذف أي منها لأنها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التقارير المالية، و كذلك لاحتواها على جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة.

المصادر :

- 1- إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي ، (الإطار المعلوماتي المعاصر للإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في ضوء المعايير المحاسبية الدولية)، جامعة القاهرة - كلية التجارة -بني سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية) ع 1 ، مارس ، السنة التاسعة ، 1999
- 2- حسين، رحيم ، (المخطط محاسبة البنكى بين النظرية والتحديات التطبيق) ،جامعة سطيف ، الجزائر ، 2014
- 3- الحبالي، وليد ناجي ، المحاسبة المتوسطة (مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي)، دار حنين، عمان، 1996.
- 4- الدهراوي ،كمال الدين مصطفى و سرايا ، محمد السيد ، (دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة) ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2006 .
- 5- السالم ،أحمد تمام ،(العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للتأمينات الاجتماعية) ، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، مصر ، 2002 .
- 6- السعدنى ، مصطفى حسن بسيونى، (مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحكومة الشركات)، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي، بجامعة الإمارات العربية المتحدة ، دولة الإمارات العربية ، 2007 .
- 7- الشيرازي ، مهدي عباس ، (نظرية المحاسبة)، مطبعة ذات السلسل، الكويت ، 1991 .
- 8- عبد العال ، حماد ، طارق ، (دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 .

- 9- عبد المالك ، زين ، (قياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي) ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2013 .
- 10- العلول ، عبد المنعم عطا ، (دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة) ، جامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2013
- 11- المعتاز ، إحسان بن صالح ، (مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن بعض متطلبات لائحة حوكمة الشركات) ، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة ، جامعة الملك خالد - قسم المحاسبة ، أبيها، المملكة العربية السعودية ، 2007.
- 12- مؤسسة المعايير الدولية ، (عرض البيانات المالية) ، لندن ، 2009 .
- 13- www.accdiscussion.com

الملحق

القسم الأول: البيانات الشخصية

1- العمر:

<input type="checkbox"/>	أقل من 30 سنة	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	31-35 سنة	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	45 - 41 سنة	<input type="checkbox"/>

2- الخبرة بالسنوات:

<input type="checkbox"/>	أقل من 5 سنوات	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	16 سنة وأكثر	<input type="checkbox"/>

3- المؤهل العلمي:

<input type="checkbox"/>	بكالوريوس	<input type="checkbox"/>	دبلوم
<input type="checkbox"/>	دكتوراه	<input type="checkbox"/>	ماجستير

4- التخصص:

<input type="checkbox"/>	إدارية مالية	<input type="checkbox"/>	مالية ومصرفية	<input type="checkbox"/>	محاسبة
<input type="checkbox"/>	أخرى	<input type="checkbox"/>	نظم معلومات	<input type="checkbox"/>	تمويل

5- الشهادات المهنية

CN <input type="checkbox"/>	CIS <input type="checkbox"/>	PhD <input type="checkbox"/>
أخرى <input type="checkbox"/>		CPA <input type="checkbox"/>

القسم الثاني : أسلمة محاور الإستبانة

غير موافق جدا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	الأسئلة	تسلسل
					المحور الأول : القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات	
					تعد قائمة المركز المالي إحدى مصادر المعلومات التي استند عليها متخذ القرار	1
					تعد قائمة الدخل إحدى مصادر المعلومات لمتخذ القرار	2
					تعد قائمة التدفقات النقدية إحدى مصادر المعلومات لمتخذ القرار	3
					تعبر الإيرادات في قائمة الدخل صورة حقيقة لنشاط الشركة	4
					قييم كل الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية ظاهرة في قائمة المركز المالي هي قيم حقيقة	5
					المعلومات التي تتضمنها قائمة المركز المالي إجمالية	6
					يدخل الإجتهاد الشخصي بشكل كبير عند إعداد قائمة التدفقات النقدية	7
					المعلومات المالية في القوائم المالية ذات طبيعة تاريخية ولا تعتبر عن القيم الحقيقة	8
					المعلومات التي توفرها قائمة المركز المالي غير كافية	9
					المحور الثاني : اعتماد المصادر للقيم الموجودة في اعداد القوائم المالية	
					مصادر معلومات من غير القوائم المالية مهمة للمصادر	10
					اعتمد على سمعة المصادر عند اتخاذ القرار	11
					اعتمد المصادر على النشرات الخاصة بالأعتماد على المعلومات الخارجية	12
					اعتمد المصادر على مصادر أخرى مثل تقرير مدقق الحسابات لتوفير المعلومات	13
					اعتمد المصادر على قيمة الذمم التجارية المدينة والأخرى عند اعداد القوائم	14
					اعتمد المصادر على قيمة الذمم الدائنة والأخرى عند اعداد القوائم	15
					اعتمد المصادر على قيمة استثمارات عند اعداد القوائم	16
					اعتمد المصادر على قيمة الأصول غير الملموسة والمخزون عند اعداد القوائم	17
					المحور الثالث : الأهمية النسبية للمصادر :	
					بيان حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية عند اعداد التقارير السنوية	18
					المصادر لها قدرة على تأثير في اتخاذ قرارات ملائمة وخالية من التحيز	19

				الخصائص النوعية لها قدرة على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل المصارف	20
				عدم وفاء القوائم والقوانين المالية بمتطلبات الإفصاح	21
				عدم وجود الأهمية النسبية من قبل الإدارة المصارف لأهمية القوائم والتقارير المالية	22
				إدراك محلي القوائم المالية في البنوك التجارية لأهمية النسبية للقوائم والتقارير المالية في عملية التحليل المالي .	23
				عدم الزام المصارف بتطبيق تلك التشريعات والقوانين من قبل الجهات المعينة.	24